United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

RCQE
Regional Center For
Quality & Excellence in
Education
المركز الإقليمي للجودة
والتميز في التعليم

السياسات الخاصة بالمعلمين في الأنظمة التعليمية بالعالم العربي

الملخص التنفيذي

المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم
2019 - 2018

جميع الحقوق محفوظة

هذا العمل ملكية للمركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم ، ولا تعبر النتائج والتحليلات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة عن وجهة نظر المركز، أو الدولة المستضيفة، كما لا يضمن المركز دقة البيانات المتضمنة في هذا التقرير، كما أن جميع الخرائط التي قد يتضمنها هذا التقرير وما تتضمنه من حدود وألوان ومسميات ومعلومات لا تعني أي حكم من جانب المركز أو الدولة المستضيفة على الوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها.

أي استفسار حول الحقوق والأذونات بالنشر بكافة أشكاله (الطباعة الورقية- النشر الإلكتروني)، أو الحصول على النسخة الكاملة من الدراسة في حالة لم تكن منشورة بالكامل، توجه المراسلات إلى المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم.

يمكن ذكر هذا المنشور كمرجع كما يلي:

المركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم (2019). السياسات الخاصة بالمعلمين في الأنظمة التعليمية بالعالم العربي الجبيل الصناعية: RCQE.

المركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم ©2019

+966-13-3400444
info@rcqe.org
P.O.Box: 11226

4283 الشارع الدائري - حي الحويلات
الجبيل الصناعية 35718 - 7546
المملكة العربية السعودية

هذه الدراسة من المشاريع البحثية التي يقوم بها المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، ضمن خططه وبرامجه لتعزيز جودة وتميز التعليم في الدول العربية، قام بإعدادها فريق من الباحثين. يتحمل فريق الدراسة المسؤولية عن المادة العلمية والتحليلات والآراء ووجهات النظر المتضمنة في هذه الدراسة.

2019

شكر وتقدير

يتقدم المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان لأصحاب المعالي وزراء التربية والتعليم في الدول العربية، وفرق عملهم، واللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وكذلك الشكر والتقدير للمراكز الإقليمية تحت إشراف اليونسكو في المنطقة العربية، والمنظمات العربية والدولية المعنية بالشأن التربوي، والجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية على الصعيد الإقليمي والدولي الذين يسروا أنشطة هذه الدراسة المعنونة بـ: **السياسات الخاصة بالمعلمين في الأنظمة التعليمية بالعالم العربي**

كما يتقدم المركز بتقديره وامتنانه لجميع المفكرين والباحثين والمهنيين، الذين أسهموا في هذه الدراسة والشكر أيضًا للجنة العلمية في المركز لجهودها بالإشراف والمتابعة على المشاريع والدراسات.

كذلك شكرنا للزملاء فريق عمل المركز الذين أسهموا في أنشطة الترجمة والتصميم والمتابعة، وكان لجهودهم التعاونية دور هام لتعزيز جودة هذا العمل، لتكون هذه الدراسة منشورة ومتاحة للجميع .

كذلك نقدم الشكر والامتنان – مقدمًا- لكل من يقدم لنا مقترحات وفرص للتميز والابداع، لدعم جهود ومبادرات المركز لتعزيز جودة وتميز التعليم في الدول العربية.

الملخص التنفيذي

مقدمة:

يهدفُ مشروع تضمين السياسات الخاصّة بالمعلّمين في الأنظمة التعليميّة بالعالم العربي، إلى رصد التدابير التي من شأنها الإسهام في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلّق بالتعليم، خاصةً فيما يتعلّق بالمؤشّرات المعنيّة بالمعلّم، ولاسيّما مساعدة الدول في رسم سياسات خاصّة بالمعلّمين من شأنها أن تحقّق (زيادة أعداد المعلّمين المؤهّلين بنسب كبيرة) في المدى المنظور؛ من أجل تأمين تكافؤ الفرص للمتعلّمين والجودة في التعليم، في ضوء أفضل الممارسات العالميّة.

من أجل ذلك؛ أُعِدَّت دراسات وصفيّة وتحليليّة لواقع السياسات الخاصة بالمعلمين في كلّ من الدول العربية الثمانية الآتية: المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ومملكة البحرين، والجمهوريّة التّونسيّة، والجمهوريّة اللبنانية، والمملكة العربيّة السّعوديّة، وسلطنة عمان، وجمهوريّة مصر العربيّة، والمملكة المغربيّة. وقد اختيرت هذه الدول عَيّنة الدراسات، وفق معايير جغرافية؛ لتمثل أنحاء العالم العربي كافةً. وقد أُعِدَت هذه الدراسات بناء على أطر مرجعيّة ومنهجيّة موحّدة للتقارير الوطنيّة كافةً، تمثّلت بأربع مراحل بيانها فيما يأتي:

أولًا: المرحلة الأولى: عُنيت هذه المرحلة بتحديد المحاور الكبرى للسياسات الخاصّة بالمعلّمين، وبتحديد عناصرها التفصيليّة، وهكذا جُمِعَت السياسات تحت سبع محاور هي:

(١) السياسات الخاصّة بالإعداد الأساسي لمهنة التعليم.
(٢) السياسات الخاصّة بتوظيف المعلّمين ومستقبلهم المهني.
(٣) السياسات الخاصّة بتطوير كفايات المعلّمين أثناء الخدمة.
(٤) السياسات الخاصّة بحقوق المعلمين.
(٥) السياسات الخاصّة بواجبات المعلّمين ومسؤولياتهم.
(٦) السياسات الخاصّة بشروط توفير بيئة تعليميّة مناسبة.
(٧) السياسات الخاصّة بالمرتّبات وبالضمانات الاجتماعيّة للمعلّمين

وأضيف إلى هذه المحاور محور ثامن، يتعلّق بالخطط المتداولة لتطوير السياسات.

ثانيًا: المرحلة الثانية: عُنيت هذه المرحلة بجمع الوثائق الرسمية الخاصة بسياسات المعلمين في كلّ دولة من دولِ عَيّنة التقرير من قوانين، ومراسيم، وأنظمة، وقرارات، وتعاميم، وتعليمات، وخطط، وما إليها، وتبويب مضامينها بناء على كلّ محور من محاور السياسات، بوضع مصفوفات موحّدة، هدفت إلى ضبط السياسات المعتمدة في كل دولة وفق كلّ محور.

ثالثًا: المرحلة الثالثة: تضمنت هذه المرحلة إجراء مقابلات مع عيّنة مختارة من المعنيّين بسياسات المعلمين؛ بناء على دليل موحّد للمقابلات، هدفت إلى التعرّف إلى آراء أفراد هذه العيّنة فيما يخصّ السياسات الجديرة بالاستمرار والتعزيز، وتلك التي تحتاج إلى تغيير أو تطوير.

رابعًا: المرحلة الرابعة: وفي هذه المرحلة تشكلت صياغة التقرير، وقد جرت هذه الصياغة بناء على الإطار المفصّل لكلّ محور من محاور السياسات، وتضمّن كل فصل ثلاثة أجزاء هي: ١-مقدمة تبرز أهم نقاط السياسات الخاصة بالمحور. ٢-عرض وتحليل للسياسات المعتمدة فيما يخصّ المحور. ٣-تعليق على هذه السياسات وصياغة مقترحات للتطوير.

خلاصة النتائج

فيما يلي أبرز نتائج الدراسة:

١. أبرز التوجهات العالمية الرائدة في السياسات الخاصة بالمعلمين:
جرت مراجعة الأدبيّات المنشورة حول السياسات الخاصّة بالمعلّمين، وصياغة الإطار النظري ذي الصلة، كما وُضِعَ تقرير مفصّل حول أبرز التوجّهات العالميّة الرائدة في السياسات الخاصّة بالمعلّمين تحت العناوين الستّة الآتية:

(١) جعل مهنة التعليم مهنة جذّابة تستقطب أفضل الكفاءات.
(٢) تحديد واضح للأطر المرجعيّة لعمل المعلّمين.
(٣) تأمين امتلاك المعلّمين الكفايات المناسبة للتعليم الفعّال.
(٤) تأمين التوزيع المناسب للمعلّمين.
(٥) تأمين الظروف الملائمة لفعاليّة العمليّة التعليميّة/التعلّميّة.
(٦) تأمين التأطير والمتابعة والدعم المناسب لعمل المعلّمين.

٢. واقع السياسات الخاصة بالمعلمين في الدول العربية المختارة:
استخلص الباحثون واقع السياسات الخاصّة بالمعلّمين في الدول العربيّة المختارة من التقارير الوطنيّة؛ وتبعَ ذلك، استخلاص أبرز خلاصات التقارير الوطنيّة، حول تضمين السياسات الخاصّة بالمعلّمين في أنظمة التعليم في الدول العربيّة الثمانية المختارة؛ بناءً على المحاور الثمانية التي جرى تحديدها في المرحلة الأولى من الدراسة، وفي عناوين فرعيّة لكلّ من هذه المحاور، مع استنتاجات عامّة لواقع الحال فيما يخصّ كلّ محور في الدول عَيّنة التقرير.

ويستفاد من مجمل التقارير أنّ هذه الدول لا تزال بحاجة-على نحو عام إلى إعادة النظر في برامج إعداد المعلّمين، لتعزيز التربية العمليّة، كما لم نجدْ حلًّا لمعضلتي التوزيع المناسب للمعلّمين على المدارس، بناء على الحاجات الفعليّة، والاستغناء عن خدمات المعلّمين المتعاقدين الذين لا يحملون عادة المؤهّلات اللازمة للتعليم، كما أنّها تعاني من غياب استراتيجية واضحة، ومتكاملة، ومستدامة للتطوير المهني لكفايات المعلّمين أثناء الخدمة، بناء على معايير مهنيّة معتمدة، واستخدام هذه المعايير في المسار الوظيفي للمعلّم طوال سني خدمته.

ومن ناحية أخرى، يبدو أنّ الحقوق الفرديّة للمعلّمين مصانة في مختلف الدول، لكن يتعينُ على بعضِ هذه الدولِ أن ينظر في توسيع نطاق الحقوق الجماعيّة للمعلّمين؛ ليصبحوا أكثر فعاليّة في تطوير النظام التربوي، وتضمين هذه الحقوق في الأطر المرجعيّة لعمل المعلّمين.

كما أنّ معظم الدول المعنيّة بهذا المشروع، تشهد عجزًا ملحوظًا في الظروف الموضوعيّة المسهّلة لفاعلية عمليّات التعليم والتعلّم من مرافق، وتجهيزات، ومعينات تربويّة، وموارد بشريّة مساندة للمعلّم.

وفي الأخير تبقى كلمة: على الرغم من وجود الضمانات التي يتمتّع بها المعلّمون في مختلف الدول المعنيّة، فإنه لا تبدو مهنة التعليم جاذبة بحدّ ذاتها، ولا تستطيع استقطاب الطلاب المتميّزين في التعليم العالي، بل يبدو أنّها تستقطب الباحثين عن وظيفة تتّسم بالديمومة وترافقها إجازات وعطاءات متنوّعة، حتى لو كانت الرواتب ليست بالقدر المأمول.
أمّا فيما يخصّ تطوير السياسات الخاصّة بالمعلّمين في الدول المعنيّة بهذا المشروع، فيبدو أنّها تنصبّ في الوقت الحاضر- على نحو شبه حصري -على تحديد الأطر المرجعيّة للعمل المهني للمعلّمين، دون غيرها من الأمور التي تستحقّ اهتمامًا أكبر.

كما نجد في مختلف الدول حرصًا على الاستمرار في تحسين بيئة التعليم والتعلّم من أبنية وتجهيزات ومعينات تربويّة.

٣. توصيات حول السياسات الخاصة بالمعلمين:

ينتهي التقرير بتقديم توصيات حول السياسات الخاصّة بالمعلّمين تبدو قابلة للتطبيق في الأنظمة التعليميّة بالعالم العربي، في ضوء أفضل الممارسات العالميّة، وتتمحور هذه التوصيات حول المسائل العشر الآتية:

(١) تعزيز جاذبيّة مهنة التعليم.
(٢) تطبيق الأُطر المرجعيّة لعمل المعلّمين.
(٣) التطوير الجذري للتربية العمليّة في برامج إعداد المعلّمين.
(٤) الحدّ من اللجوء إلى معلّمين غير مؤهّلين.
(٥) التوسّع في حقوق المعلّمين الجماعيّة.
(٦) اعتماد مدوّنات أخلاقيّة شاملة للمعلّمين.
(٧) التشدّد بتطبيق القوانين والأنظمة فيما يخصّ توزيع المعلّمين على المدارس والمناقلات.
(٨) إقامة شراكات مجتمعيّة؛ لتحسين بيئة التعليم والتعلّم.
(٩) تعزيز الضمانات الاجتماعيّة على نحوٍ يتلاءم مع الممارسات المُثلى على المستوى العالمي، بخاصّة فيما يخصّ الأمراض المزمنة والإعاقات.
(١٠) اعتماد مبادئ أساسيّة لتعزيز رواتب المعلّمين؛ لما لها من تأثيرٍ إيجابي على جاذبيّة المهنة، وإمكان المساءلة، والتمهين.

© 2020 كل الحقوق محفوظة

مركز الإتصال الموحد
920003217
UNESCO | RCQE
www.rcqe.org